رسالة في إعراب : « جَاءَ زَيْدٌ » ، وفيما يتعلّق بهذا التركيب لأحمد بن زَيني بن أحمد دَحْلان (ت : ١٣٠٤ ه = ١٨٨٦ م)

أ.م. خالد عبد فزَّاع

كلية التربية /جامعة القادسية

تسليم البحث :٢٠١٧/١٠/٣ قبول النشر : ٢٠١٧/١٠/١٥

الخلاصة :

هذه الرسالة في إعراب : « جاء زيد » ، وما يتعلق بهذا التركيب من المسائل والنكت النحوية واللغوية المهمة . فقد فصل مؤلّفها القول في الكثير من المسائل التي لها علاقة بإعراب هذا التركيب ، بما يتناسب مع هذا الموضوع للإسهام في ايصال المراد الى طلبة العلم ، فكان يمضي صفحات في استطراداته وفوائده اللغوية قبل أن يعود إلى موضوع الرسالة الرئيس .

فجاءت هذه الرسالة بدراسة علمية بذل فيها مؤلّفها كثيراً من الجهد ، فلم يترك مطلباً إلّا قصَده في سبيل ان يجمع شتات موضوعه في رسالة جامعة تحيط إحاطة وافية بموضوعها ، فقد كان يخاف أن يترك فائدة من دون أن يقدمها إلى طلابه .

مقدمة التحقيق

التعريف بالمؤلف :

هو أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي ، مفتي السادة الشافعية بمكة المشرفة ، وشيخ الإسلام .

وُلد في حاضرة الحجاز ، وتولى الإفتاء للشافعيين ، واشتغل بالعلوم مدة ، وفي زمانه أُنشِئَتْ في مكة أول مطابعها ، فكان متولياً نظارتها .

تصدى لتعليم الطلبة بالمسجد الحرام ، ثم انتقل الى تعليم أهل البراري ، والقفار من أرض الحجاز ، والشام ، واليمن .

ونشر فيها بعض مؤلفاته :

١- الأزهار الزينية في شرح متن الألفية في النحو .
٢- أسنى المطالب في نجاة أبي طالب .
٣- تاريخ الدول الاسلامية بالجداول المرضية .
٤- تقريب الأصول لتسهيل الوصول لمعرفة الربِّ والرسول ، في التصوف .
٥- تنبيه الغافلين ، مختصر منهاج العابدين ، في المواعظ .

٦- خلاصة الكلام في بيان أُمراء البلد الحرام ، من زمن النبي "عليه الصلاة والسلام" الى وقتنا هذا بالتمام .

٧- الدرر السنية في الردّ على الوهابية .

٨- فتح الجواد المنان على القصيدة المسماة بفيض الرحمن .

٩- منهل العطشان على فتح الرحمن في تجويد القرآن ، وغيرها .

توفي ـــــــ رحمه الله تعالى ـــ بالمدينة في المحرم من سنة ألف وثلاث مئة وأربع من الهجرة (١٨٨٦م)[١] .

المخطوطة :

تحقيق نسبتها :

تبدو نسبة هذه المخطوطة إلى أحمد بن زيني بن أحمد دحلان ـــــــ راجحة من أوجه لعل من أهمها :

١- أن الورقة الأولى (العنوان) ، والورقة الأخيرة ، قد تضمنتا عنوان المخطوطة ، وٱسم مؤلفها بصراحة ووضوح .

٢- أن عدم ذكرها في الأثبات التي عُنيت بسرد جريدة آثاره لا ينهض وحده دليلاً معتبراً على نفي إثبات نسبتها .

٣- ليس في نص المخطوطة ما يمنع أن يكون إنشاؤه في زمان مؤلفها ، إذ ليس في إشاراته الأدبية ، والتاريخية ما يتجاوز العصر الذي عاش فيه مؤلفها .

وصفها :

جرى العمل في تحقيق هذه الرسالة اعتماداً على مصورة المخطوطة التي تحتفظ بأصلها مكتبة جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقا) تحت رقم (١٦٨٢) ، ولم يتيسر لي العثور على نسخة أخرى ، وقد رمزت لها بلفظ « الأصل » .

تقع هذه النسخة في عشر أوراق ، وعدد سطورها خمسة وعشرون سطرا في الصفحة الواحدة ، ومتوسط عدد كلماتها ثلاث عشر كلمة في السطر الواحد ، وهي نسخة تامة ، حالتها حسنة ، وكتبت بخط النسخ المعتاد ، مشكول في بعض الاحيان ، وقد كتبت بعض الألفاظ بقلم كبير ، وقد ٱلتزمت بنظام التعقيبة ، وقد يرجع تاريخ نسخها الى سنة ١٢٧٠ ه ، كما نص على ذلك الناسخ أحمد بن الحبشي علوي.

أوَّلها بعد البسملة ، والحَمد له ، والصلاة : « فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين ؛ لتذكرَهم كثيراً من القواعد ... إلخ » (٢).

وآخرها « فهذه المباحث المشار إليها تحتاج إلى بسط طويل ...إلخ » (٣) .

وأورد الناسخ عقب هذا : « وكان الفراغ من نساخة هذه النسخة المباركة ... إلخ » (٤) .

موضوعها وأسلوبها :

عُنيت هذه الرسالة بإيضاح المطالب المتعلقة بإعراب : « جاءَ زيدٌ » ، وما يتعلق بهذه الجملة ، كما نص على ذلك مؤلفها ، أما المطالب ، فقد جاءت بصيغة : سؤال . وجوابه ، وقد وردت الأسئلة متتابعة على وفق ما تطلبه موضوعها .

ولم يُشِر المؤلف في الغالب إلى المصادر التي اعتمد عليها في تأليف رسالته ، وكل ما فعله هو نقلٌ عن كتب السابقين الذين وصلت إليه كتبهم لكن جمعه لآراء العلماء ، واستخلاصه للأحكام المناسبة ، وفهمه لما في بطون كتب النحو واللغة ، دلت على قدرته في التنسيق ، ووضع الأسئلة المتابعة .

أما أسلوب الرسالة ، فقد كان أسلوباً تعليميًّا سهلاً واضحاً للغاية ، حاول في تقريب مؤلفات الأصول .

قيمتها :

تضم هذه الرسالة مسائل دقيقة متناثرة في كتب النحو ، رأى المؤلف أن يشير إليها ، ويجمعها لتقوية طالب العلم .

ومع أن مؤلف الرسالة متأخر في الزمان ، إلا أن رسالته غنية بالفوائد النحوية ، واللغوية ، ومصادره الكثيرة التي عاد اليها .

وللرسالة قيمة أخرى تكمن في أن مؤلفها عالم مشارك في كثير من العلوم ذات الصلة بالنحو .

منهج التحقيق :

اِتبعت في تحقيق النص ما يأتي :

١- التقيد بنص الأصل ما أمكن ، ولم أتدخل إلا في الضرورة وقد دَللت على ذلك في موضعه من التحقيق .

٢- كتبت الألفاظ التي وهم فيها الناسخ بصورتها الصحيحة ، ودَللت على ذلك في هوامش الرسالة .

٣- حصرت ما أضفته من النسخة الأصل بين قوسين مربعين [ ] ، وحصرت ما يقتضيه السياق بين قوسين مكسورين < > ، ونبهت على ذلك .

٤- لم أسرف في الهوامش وأثقل النص بكثرتها ، ومن ذلك الإشارة إلى رقم الهامش نفسه في حالة تكراره في أكثر من موضع من مواضع الرسالة بغية التيسير والاقتصاد .

٥- خرّجت الآيات القرآنية بعزوها إلى سورها ، وذكر أرقام الآيات ، وميّزتها عن سائر نصوص الرسالة بحصرها بين قوسين مزهرينِ .

٦- حصرتُ ـــــ أثناء المتن ، بين خطين مائلين أرقام الاوراق ، كما أُثبتتْ على المخطوطة مشيراً الى وجه الورقة بالحرف (و) ، وإلى ظهرها بالحرف (ظ) .

٧- عرفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة ، وأشرت إلى مصادر تراجمهم .

٨- قمت بالتقديم للرسالة ، والترجمة للمؤلف ، وألحقته بصور المخطوطة .

٩- أفردت للمصادر ثبتاً موحداً في نهاية البحث .

وبَعدُ ؛ فأسأل الله تعالى التجاوز عما قد يكون بدرَ مني من تقصير ، وهو وحده سبحانه يعلم كم اجتهدت على تدارك ما يمكن أن يكون قد شاب هذا العمل من نقص ، والله من وراء القصد .

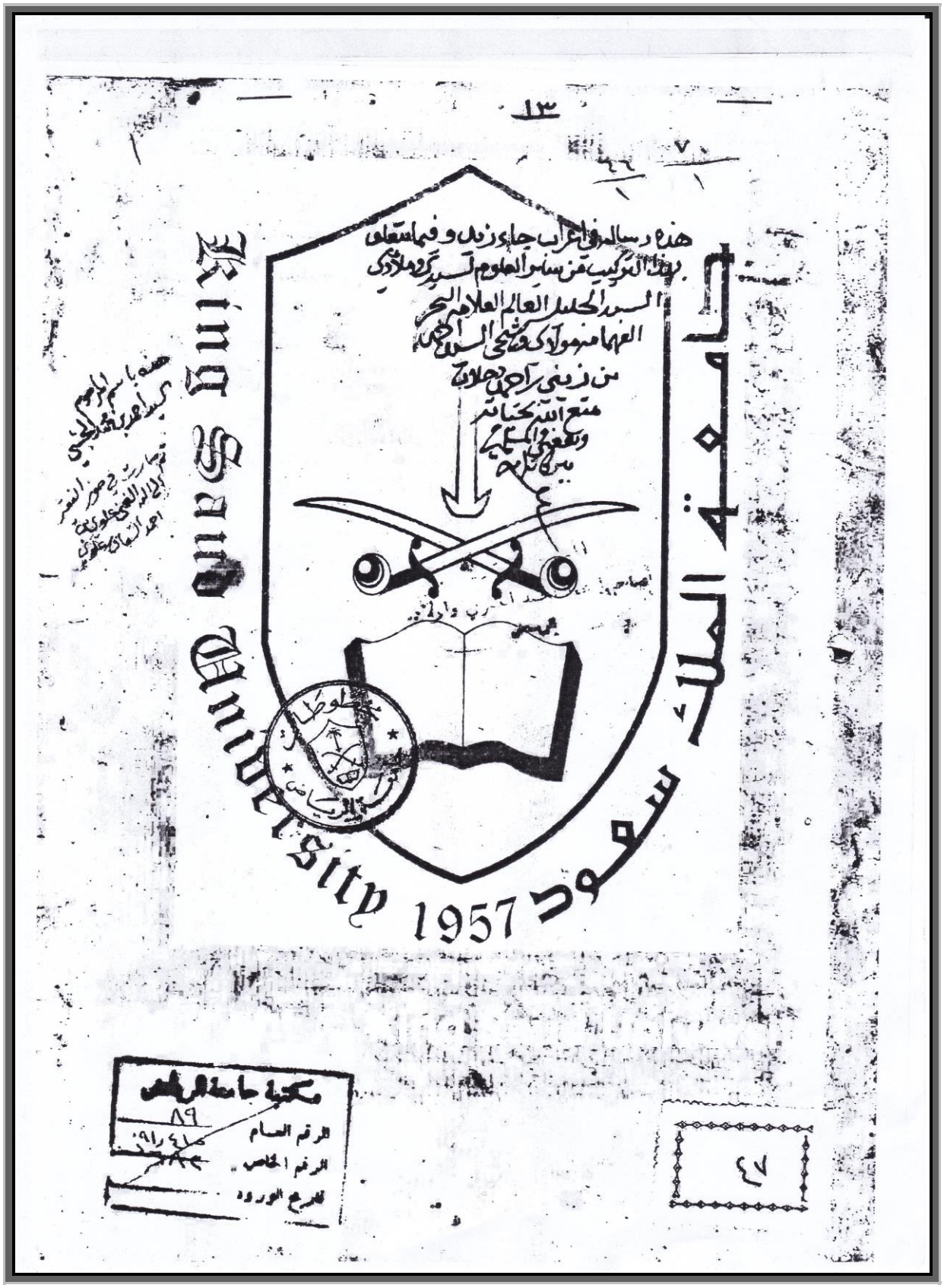

صفحة العنوان من المخطوطة

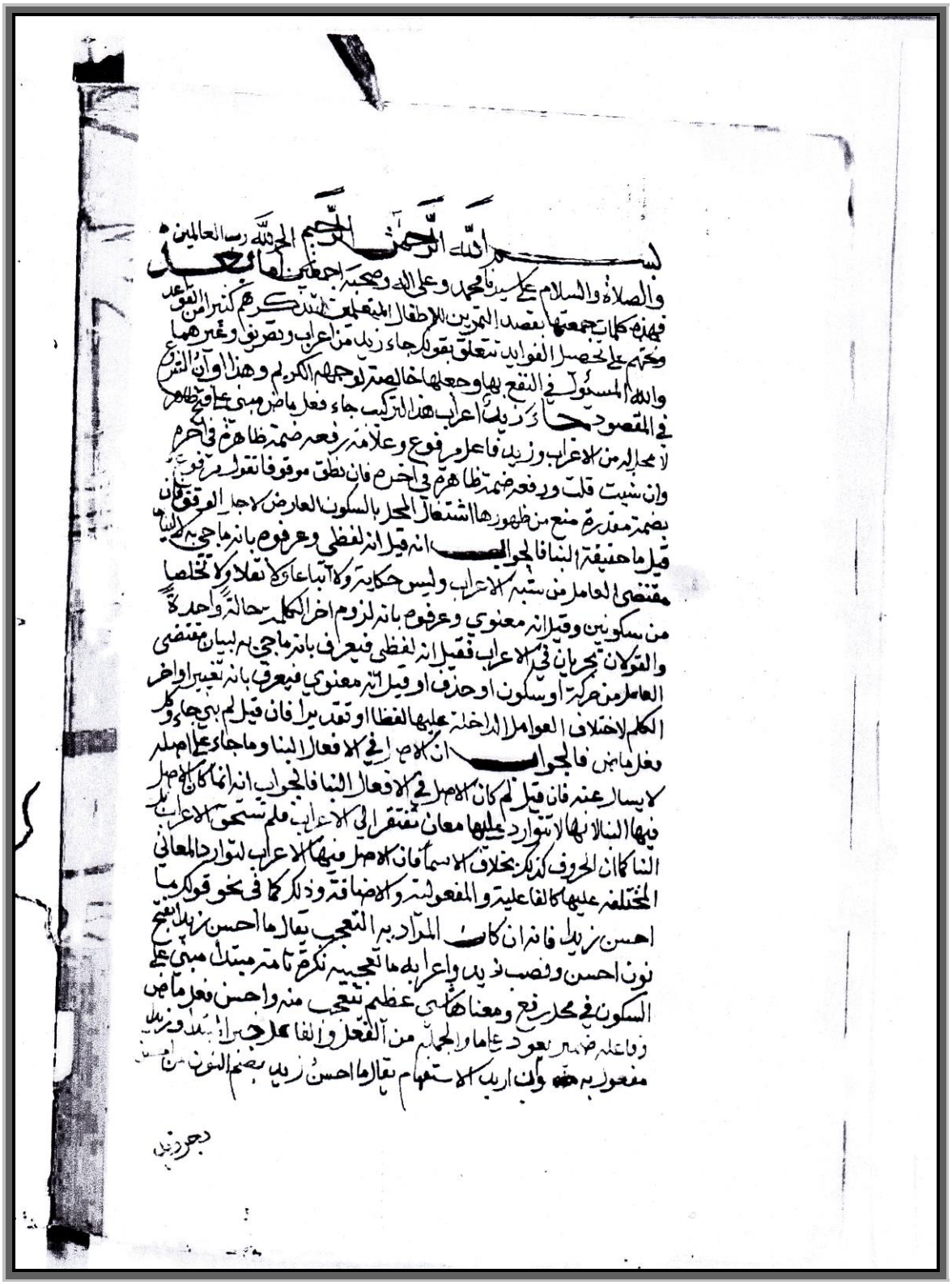

الصفحة الأولى من متن المخطوطة

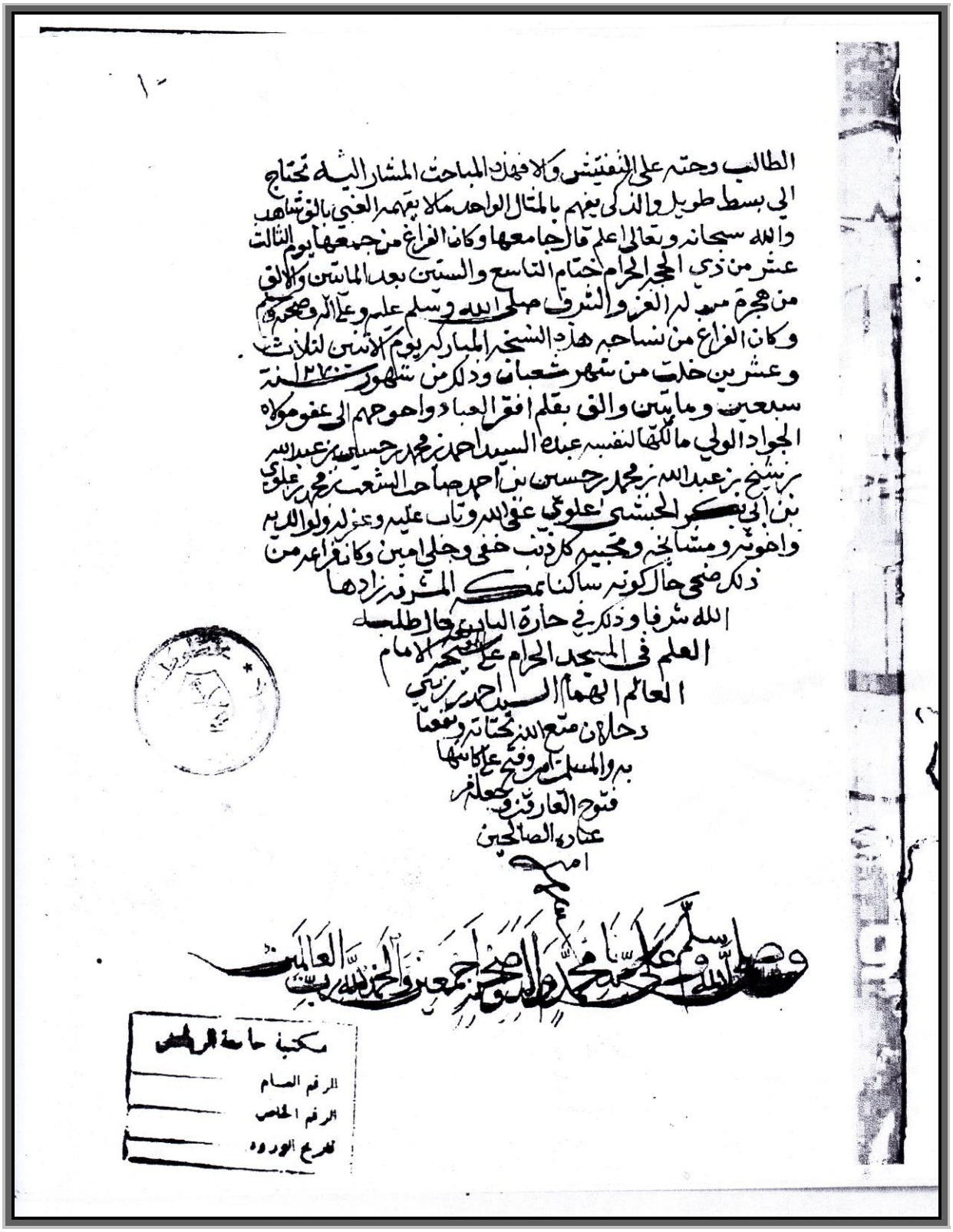

الصفحة الأخيرة من متن المخطوطة

بِسْمِ اللَّه الرحمن الرحيم

< نص المخطوطة >

هذه رسالة في إعراب : « جاءَ زيدٌ » ، وفيما يتعلّق

بهذا التركيب من سائر العلوم لسيدي وملاذي

السيد الجليل العالم العلامة البحر

الفهامة مولاي وشيخي السيد أحمد

ابن (٥) زيني بن أحمد دَحْلان

نفع الله بحياته

ونفعني والمسلمين

ببركاته.

بِسْمِ الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين . والصلاة والسلام على سيّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أَما بَعْدُ ؛ فهذه كلمات جمعتها بقصدِ التمرين للأطفال المتعلّمين ؛ لتذكّرهم كثيراً منَ القواعدِ ، وتحثّهم على تحصيل الفوائدِ ، تتعلّق بقوله : جاءَ زيدٌ من إِعراب ، وتصريف ، وغيرهما ، والله المسؤول(٦) في النفع بها ، وجعلها خالصة لوجهه الكريم . وهذا أوانُ الشروع في المقصود « جاءَ زيدٌ » إِعراب هذا التركيب .

جاءَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح ظاهر لا محلَّ لَه مِنَ الإِعراب .

وزيدٌ : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وإن شئت

قلت : ورفعه ضمة ظاهرة في آخره ، فإن نطق موقوفاً نقول : مرفوع بضمة مقدَّرة منع من ظهورها انشغال بالسكون العارض لأجل الوقف .

فإن قيل : ما حقيقة البناء ؟

فالجواب : إِنَّه قيل : إِنَّه لفظي ، وعرّفوه بانه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإِعراب ، وليس حكاية ، ولا تباعاً ، ولا نقلاً ، ولا تخلصًا من سكونين.

وقيل : معنويّ ، عرَّفوه بأنُه لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً .

والقولان يجريان في الإِعراب ، فقيل : إنه لفظي ، فيعرف بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو سكون ، أو حذف ، أو قيل : إنه معنوي ، فيعرف بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً ، أو تقديراً .

فإن قيل : لِمَ بُني : جاءَ ، وكلّ فعل ماضٍ ؟

فالجواب : إن الأصل في الأفعال البناء ، وما جاء على أصله لا يُسأل عنه.

فإن قيل : لِمَ كان الأصل في الأفعال البناء ؟

فالجواب : أنه إنَّما كان الأصل فيها البناء ؛ لأنَّها لا تتوارد عليها معانٍ تفتقر إلى الإعراب بَلِ البناء .

كما أن الحروف كذلك بخلاف الأسماء ، فإن الأصل فيها الإعراب ؛ لتوارد المعاني المختلفة عليها ، كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وذلك كما في نحو قولك : « ما أحسَنَ زيدًا » ، فإنه إن كان المراد به التعجب ، يقال : ما أحسَنَ زيدًا ، بفتح نون « أحسنَ » ، ونصب « زيد » .

وإعرابه ؛

« ما » : تعجبية نكرة تامَّه مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ومعناها شيء عظيم نتعجّب منه .

و « أحسَنَ » : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير يعود على « ما » ، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

و « زيدًا » : مفعول به .

وإن أُريدَ الاستفهام يقال : « ما أحسنُ زيدٍ ؟ » بضمّ النون من « أَحْسَن » ،/ ٢ و / وجرّ « زيد » . والمعنى : أَيُّ أَجزاءِ زيد أحسن ؟

وإعرابه ؛

« ما » : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع .

و« أحسَنُ » : خبر مرفوع بالضمة [٧] الظاهرة .

و « زيدٍ » : مضاف إليه مجرور بالكسرة [٨] الظاهرة .

وإن أُريدَ النفي ، يقال : « ما أَحسَنَ زيدٌ » ، بفتح النون من « أَحْسَنَ » ،

ورفع « زَيْدٌ » ، والمعنى : لم يقع من زيد إحسان .

وإعرابه ؛

« ما » : نافية .

و« أحسنَ » : فعل ماضٍ .

و« زيدٌ » : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

فهذه المعاني ، أعني : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، تواردت على « زيد » ، ولم تتميّز إلَّا بالإعراب ، فلهذا كان الأصل في الأسماء الإعراب بخلاف الأفعال .

فإن قيل : يردّ على قولكم : الأصل في الأفعال البناء الفعل المضارع ، فإنه معرب .

فالجواب : إنَّه إنَّما أُعربَ ؛ لأنه أشبه الأسماء في توارد المعاني المختلفة عليه ، فٱستحقَّ الإعراب ، وذلك نحو قولك : لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ ، فانّه يحتمل النهي عن الاثنين اجتماعًا وٱنفرادًا ، والنهي عن المصاحبة ، والنهي عن الأوَّل ، وإباحة الثاني . وهذه المعاني لا تتميز إلّا بالإعراب ؛ فإذا أردتَ النهيَ عنهما اجتماعًا ، وانفرادا ، تقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللّبنَ ، بجزم الفعل الأوّل ، والثاني .

وإعرابه ؛

« لا » : ناهية ،

و« تأكلِ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلّص من التقاء الساكنين ، والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره « أنت » .

و « السمكَ » : مفعول به منصوب بالفتحة[٩] الظاهرة .

« وتشربِ » : الواو : حرف عطف . و « تشربِ » : فعل مضارع معطوف على تأكل ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه سكون مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من ٱلتقاء الساكنين ، والفاعل مستتر[١٠] وجوبًا تقديره « أنت » .

و « اللبنَ » : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

وإن أُريدَ النهي عن المصاحبة يقال : لا تأكلِ السمكَ ، وتشربَ اللبنَ ، بجزم الفعل الأَوَّل ، ونصب الثاني .

وإعرابه ؛

« لا » : ناهية ،

و « تأكل » : فعل مضارع مجزوم إلى آخر ما مرَّ .

« وتشربَ » : الواو : واو المعية ؛ وتشربَ فعل مضارع منصوب بأَنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي ، والفاعل مستتر .

و « اللبنَ » : مفعول به ؛ و « أَنْ » وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصير من الكلام السابق .

ومنهم من جعله مفعولاً معه ؛ والمعنى أنهاك عن أكل السمك ، وتشرب اللبن ؛ أَيْ : أنْ تصحبَ بالسمك اللبن ، وإن أريدَ النهي عن الأول ، وإباحة / ٢ ظ / الثاني ، يقال : لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن ، بجزم الفعل الأول ، ورفع الثاني ، وإعرابه مثل الذي تقدم ، و « تشربُ » الواو للاستئناف ، و « تشرب » فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرّده من الناصب ، والجازم . والفاعل مستتر.

و « اللبن » مفعول . والمعنى أنهاك عن أكل السمك ، ولك شرب اللبن .

فهذه المعاني الثلاثة تواردت على « تشرب » ، ولم تتميز إلا بالإعراب ، فلهذا ٱستحق الفعل المضارع الإعراب بخلاف الماضي ، والأمر .

فإن قيل :إنَه قد تتوارد على الماضي معانٍ مختلفة ، ومع ذلك لم يعربوه ؛ وذلك نحو قولك : ما صامَ زيدُ وٱعتكف ، فإنه يحتمل أن المعنى على نفي الأمرين عنه ، أَيْ : ما وقعَ منه صوم ولا اعتكاف ، وعلى نفي الأوَّل مصاحبًا للثاني ؛ أَيْ : ما صام حال كونه معتكفًا ، أو على نفي الأوَّل وثبوت الثاني ، أَيْ : ما صامَ ، وقد حصل منه الاعتكاف .

فالجواب : إنّه هذا مثال نادر لا عبرة به ، أو إنّا لا نسلم أن التمييز هنا يتوقف على الإعراب ، بل يتأتى أن تقول : ما صامَ ، و: ٱعتكفَ ، وما صام معتكفاً ، وما صام ، وقد ٱعتكف.

وبعضهم أجاب بأن وضع الماضي باعتبار نطق العرب به غير قابل للإعراب ، فلا يغير عما نطقوا به . وهذه حِكَمٌ تُلتَمس لتوجيه ما نطقت به العرب تثبيتاً للقواعد ، فيكتفى فيها بأدنى مناسبة ، فلا تقوى على هذا التدقيق[١١] .

فإن قيل : يردّ على قولكم : إنَّ المضارع يستحق الإعراب بناؤه ، إذا ٱتَصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة ، فإنّه يبنى مع الأولى على الفتح، ومع الثانية على السكون، مع أن موجب الإعراب موجود فيه .

فالجواب إنّه إنَّما بني مع النونين؛ لأنهما من خواص الأفعال، فأبعدا شبهه بالأسماء، فرجع إلى أصله ، وهو البناء .

وإن قيل : لِمَ بُني مع نون التوكيد على حركة ، وكانت الحركة فتحة ، ومن نون النسوة على السكون .

فالجواب : إنَّه إنَّما بُني مع نون التوكيد على حركة مع أن الأصل في المبنى أن يسكن ؛ لأنَّه لمَّا كانَ> [١٢] يستحق الإعراب بنَوه على حركة ؛ للإشارة إلى أنَّ بناءه[١٣] طارئ ، وأن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، لأنه حصل له ثقل بسبب تركّبه مع نون التوكيد ، وإنما بني على السكون مع نون النسوة ؛ لأنَّ الأصل في المبني أن يسكن ، وما جاء على أصله لا يُسأل عنه .

وبعضهم قال : إنَّه يستحق البناء على حركة ، لا على السكون ؛ لأنَّ له أصلاً في الإعراب ، فيحتاج بناؤه على السكون إلى حكمة ، فيقال حملا على الماضي / ٣ و / ، إذا ٱتَّصل بالضمير ، نحو : النسوة ضَرَبْنَ .

فإن قيل : لِمَ بُني جاءَ على حركة ، مع أَن الأصل في المبني أن يسكن ، ولِمَ كانت الحركة فتحة ؟

فالجواب إنّه إِنَّما بُني على حركة ؛ لأنَّه أشبه المضارع في وقوعه صفةً ، وخبراً ، وحالاً ، تقول : مررتُ برجل يضرب ، وبرجل ضرب ، وجاءَ الذي يضرب ، والذي ضربَ ، وزيد يضرب ، وزيد ضربَ ، وجاء زيد يضحك ، وجاء زيد وقد ضحك . فلما أشبه المضارع في ما ذُكر، بُني على حركة ؛ لأَنَّ المضارعَ معربٌ ، والأصل في الإعراب الحركة ، وإِنما كانت الحركة فتحة للخفَّة ؛ لأنّ الفعل ثقيل ، فناسبه التخفيف ، والفتحة أخفّ الحركات .

فإن قيل : لِمَ كانَ الفعلُ ثقيلاً ؟

فالجواب : إِنه إِنّما ثقل بسبب تركّب معناه ؛ لأَنَّه موضوع للحدث ، والزمان .

فإن قيل : ما وزن : جاءَ ؟

فالجواب : إِنَّ وزنَهُ : فَعَلَ ، بفتح العين ، فالجيم فاء الكلمة ، والألف عينها ، والهمزة لامها .

فإن قيل : ما أَصلُ عين الكلمة ، أَعني : الألف ؟

فالجواب : إِن أصلها ياء ؛ لأَنّه من المَجِيء ، فأصله جَيَأَ ، بفتح الجيم ، والياء ، تحركت الياء ، وانفتح مَا قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار جاءَ .

فإن قيل : ما يُسمَّى هذا الفعل عند الصرفيين ؟

فالجواب : إنّه يُسمَّى أَجوفا، وذا[١٤] ثلاثة ؛ لأَنّه معتل العين ، وذلك لأن الصرفيين قسَّموا الفعل إلى : سالم ، وغير سالم ، ويعنون بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء ، والعين ، واللام من الهمزة ، والتضعيف ، ومن حروف العلّة ، كـــ : ضربَ ، ونَصَرَ ، وعَلِمَ ، فإنَّ كلّ واحد منها يُسمَّى سالماً .

وغير السالم إمَّا مهموز الفاء ، أو العين ، أو اللام ، نحو : أمرَ ، وسألَ . وقرأ ، وإمَّا مضاعف وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، كـــ : رَدَّ .

وإمَّا معتل ، وهو ما كان أحد أصوله حرف علّة ؛ والمعتل من حيث هو سواء كان في الأَسماء ، أو الأفعال سبعة أقسام :

الأَوَّل : معتل الفاء ، ويسمَّى مثالاً لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات ، وذلك نحو : وعكَ ، فالواو مفتوحة في المبنيّ للفاعل مضمومة في المبنىّ للمفعول ، فهي حرف علَّة محتملة للحركة ، كـــ : نَصَر ، ونُصِر بالبناء للفاعل ، والمفعول .

والثاني : معتل العين ، ويسمَّى أجوفاً ؛ لخلو جوفه عن حروف الصحيح ، ويقال له : ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع الضمير ، إذا أخبرتَ به عن نفسك ، نحو : قُلتُ ، وبِعتُ ،

وجئت / ٣ ظ / فالثلاثي المجرَّد من هذا القسم تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل ألفا سواء كان واوياً ، أو يائياً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، نحو : صانَ ، وجاءَ ، وباعَ ؛ والأصل : صوَنَ ، بفتح الواو ، وجَيَأَ ، بفتح الياء ، وكذا : بَيَعَ ، فقلبت الواو ، والياء ألفاً ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ، وذلك لأَن كلّا منهما كحركتين ؛ لأَنّ الحركات أبعاض هذه الحروف ، ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك بمنزلة أربع حركات متوالية ، وذلك ثقيل عندهم ، فقلبوهما بأخف الحروف ، وهو الألف ، وهذا قياس مطرد ، والعلَّة رفع الثقل . وعلمنا به بالاستقراء[١٥] ، فإنِ اتَّصلَ بالماضي المجرَّد المبني للفاعل ضمير المتكلّم ، أو المخاطب ، أو ضمير جمع المؤنث ، نُقِل فَعَل مفتوح العين الواوي ، كـ : صانَ ، وقالَ إلى فَعُل مضموم العين ؛ ونُقِل فعَلَ مفتوح العين اليائي ، كـ : باعَ وجاءَ إلى فعِل مكسور العين دلالة عليهما ؛ لأَنهما يحذفان ، فتقول : صُمت ، وقُلت ، وبِعت ، وجئت ، والأصل صوَنْت ، وقولَت ، بفتح الواو ، نقل إلى باب فعُل ، بالضم ، ثم نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد حذف حركتها ، ثم حذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، وأصل بِعت ، وجئت ، بَيعت ، وجيَت بفتح الياء فيهما ، نقل إلى باب فعِل بالكسر ، ثم نقلت الكسرة إلى ما قبلهما بعد حذف حركتها ، ثم حُذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، ولم يغير فعُل مضموم العين ، ولا فعِل مسكورها ، إذا كانا أصليين ، نحو : طوُل ، بضم الواو ، وهَيب ، بكسر الياء [١٦] .

حو> [١٧]الثالث : المعتل اللام ، ويسمَّى الناقص لنقصان حرف منه حالة الجزم ، أو لنقص الحركة حالة الرفع ، وذا الأربعة ، لكون ماضيه على أربعة أحرف مع الضمير، إذا أخبرت به نفسك ، وذلك نحو : غزا ، ورمى ، والأصل : غَزَوَا ، ورَمَيَا ، تحركت الواو والياء ... إلخ .

وتقول مع الضمير : غزوت ، ورميت ، فترد كلاً لأصله .

والرابع : المعتل العين واللام ، ويسمَّى لفيفا مقروناً ، سُمِّي لفيفاً ؛ لأَنَّ حرفي العلّة اجتمعا فيه ، ومقروناً لاقترانها ، نحو : شَوَى ، بفتح الواو ، وقلب يائه ، وهي لام الكلمة ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وقَوِيَ بكسر الواو ، ورَوِي ، بكسر الواو من الرِّيِّ ، وبفتحها من الرواية .

والخامس : المعتل الفاء ، واللام ، ويسمَّى / ٤ و / لفيفاً مفروقاً ؛ لافتراق حرفي العلَّة فيه ، نحو : وَقَى على وزن رَمَى .

والسادس : المعتل الفاء والعين ، وهذا لم يوجد في الأفعال ، وإِنَّما وجد في الأسماء ، كـ : بين ، ويوم ، وويل .

والسابع : المعتل الفاء ، والعين ، واللام ، وهذا أيضاً لم يوجد في الأفعال ، بل في الأسماء ، وذلك نحو : واو ، وياء لاسمي الحرفين .

فإن قيل : هذا الفعل ، أعني : جاء من أَيِّ الأبواب عند الصرفيين ؟

فالجواب : أنه من الباب الثاني ، أعني : فعَل ، بالفتح يفعِل ، بالكسر ، كـ : ضرَبَ : يضرِبُ ، وذلك لأَنَّ الصرفيين حصروا الفعل الثلاثي في ستة أبواب :

الباب الأوَّل : فعَل : يفعُل ، بفتح العين في الماضي ، وضمّها في المضارع ، كـ نصَرَ : ينصُرُ .

والباب الثاني : فعَل : يفعِل ، بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ، كـ : ضرَب : يضرِب .

والباب الثالث : فعَل : يفعَل ، بفتح العين في الماضي ، والمضارع ، كـ : سأَلَ : يسأَلُ .

والباب الرابع : فَعِل : يفعَل ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، كـ : فَرِحَ : يفرَح ، وعلِمَ : يعلَمَ .

والباب الخامس : فعُل : يفعُل ، بضم العين في الماضي ، والمضارع ، كـ : حَسُنَ : يَحسُن .

والباب السادس : فعِل : يفعِل ، بكسر العين في الماضي ، والمضارع ، كـ : حسِبَ : يحسِبُ ، ووثِق : يثِق .

فإن قيل : حيث كان جاءَ من الباب الثاني ردّ عليه ما ذكره الصرفيون من أَنَّ صيغة فعَل ، بفتح العين ، إذا كانت عين الفعل التي هي صيغته ، أو لامه من حروف الحلق يكون من الباب الثالث ، كـ : سأَل : يسأَل ، ومنَع : يمنَع ، وجاء لامه حرف حلق ، فلم لم يكن كذلك . فالجواب : إنَّ الذي ذكره الصرفيون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أو لامه حرف حلق لا أنهم اشترطوا أن كل ما كانت عينه ، أو لامه حرف حلق يكون من الباب الثالث ، بل تارة يكون منه[١٨] ، كـ : سأَلَ ، ومنَع ، وتارة يكون من الباب الأول ، كـ : دخل يدخُل ، وتارة يكون من الباب الثاني ، كـ : نحَتَ : ينحِتُ ، وجاءَ : يجِيء .

والحاصل أنّه متى وجد الباب الثالث ، وجد حرف الحلق ، ولا يلزم من وجود حرف الحلق وجود الباب الثالث ، فيلزم من وجود المشروط وجود الشرط ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وحروف الحلق هي : الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين .

فإن قيل : قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ، ولا اللام حرف حلق ، وذلك نحو : أبى : يأبى .

فالجواب : إِنَّ ذلك شاذّ /٤ ظ / مخالف للقياس سماعي يحفظ ولا يقاس عليه .

فإن قيل: كيف يكون شاذاً،وهو في أفصح الكلام، قال الله تعالى:﴿وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَه﴾[١٩] .

فالجواب : أن كونه شاذاً لا ينافى وقوعه في كلام الله تعالى ، فإن الشاذ لا يكون مردوداً إلاَّ إذا خالف القياس ، والاستعمال ، كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وأمَّا إذا خالَفَ القياس دون[٢٠] الاستعمال ، كما هنا ، فإنَّه مقبول .

فإن قيل : من أيِّ شيءٍ مشتق جاء ؟

فالجواب : إنَّه مشتق من المصدر على الصحيح عند البصريين ، وهو المجيء .

فإن قيل : ما حقيقة الاشتقاق ؟

فالجواب : إنهم عرَّفوه بقولهم : أن تجد بينَ اللفظين تناسباً في اللفظ ، والمعنى .

فإن قيل : ما يسمَّى اشتقاق جاءَ منَ المجيء ؟

فالجواب : إنَّه يسمَّى اشتقاقاً صغيراً ؛ لأَنَّ بين المجيء وجاء تناسباً في الحروف ، والترتيب ، وذلك لأَنَّهم قسَّموا الاشتقاق <على>[٢١] ثلاثة أنواع :

<الأوَّل>[٢٢] : صغير : وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب ، نحو : ضَرَبَ من الضَّرْب .

و<الثاني> : كبير: وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب ، وذلك نحو : جبذ من الجذب .

و<الثالث> : أكبر : وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج ، نحو : نعق من النّهْق .

فإن قيل : هل هذا الفعل ، أعني : جاء لازم ، أو متعدٍ ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : إنَّه فعل متعدٍّ ، والفرق بين اللازم ، والمتعدي ، أن اللازم لا ينصب المفعول به بنفسه ، نحو : مررت بزيد ، بخلاف المتعدي ، نحو : ضرب زيدٌ عَمْراً[٢٣] ، وعلامة المتعدي أن تتصل به هاء غير المصدر ، نحو : زيد ضربته ، بخلاف اللازم ، ولا تتصل به هاء غير المصدر ، نحو : مررت بزيد ، فلا يتعدى الا بواسطة حرف الجر، ولا يصل الى هاء غير المصدر ، الا بحرف الجر أيضاً ، نحو : والتقييد بهاء غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر ، فإنَّها تتصل باللازم والمتعدي ، نحو : المرور مررته ، والضرب ضربته .

فإن قيل : ما الدليل على أن جاءَ متعدٍ ؟

فالجواب : إنَّ الدليل على ذلك نصبه المفعول به ، قال تعالى: ﴿ إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [٢٤] ؛ فالكاف مفعول مبني على الفتح في محل نصب ، والمنافقون فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنَّه جمع مذكر سالم .

فإن قيل : ما حقيقة الفعل الماضي ؟

فالجواب : إنَّه كلمة دلَّت على معنى في نفسها ، وهو الحدث ، واقترن ذلك الحدث بالزمن الماضي ، فهو يدلّ على الحدث ، والزمان مطابقةً ، / ٥ و / وعلى أحدهما تضمنا ، وعلى الفاعل التزاما .

فإن قيل : فما علامتُهُ ، وما حكمُهُ ؟

فالجواب : إن علامته قبول تاء التأنيث الساكنة ، وقبول تاء الفاعل ، نحو : جاءَت [٢٥] ، وجئْتُ .

وحكمه البناء على الفتح لفظاً ، كما مرَّ ، أو تقديراً ، وذلك إذا اتَّصل به ضمير رفع متحرّك ، فإنّه يسكن كراهة توالي أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة ؛ لأنَّ الفعل ، والفاعل كشيء واحد ، وذلك نحو : ضربْتُ ، فيكون الفتح مقدراً .

فإن قيل : إنَّ جاءَ ، إذا أسند للضمير لا يظهر فيه توالي أربع متحركات ، بل ثلاثة .

فالجواب : إن فيه أربع متحركات بآعتبار الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لأن المحذوف لعلَّة كالثابت ؛ لأنّ أصله جَيَئَت ، بفتح الجيم والياء ، حُوِّل إلى باب فعِل ، بالكسر ، كما مرَّ توصُّلاً إلى نقل حركة الياء ، وحذفها ، ثم نقلت حركة الياء إلى الجيم بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء[٢٦] الساكنين ، فباعتبار الياء المحذوفة ، يقال : إنّه لو لم يسكَّن آخره ، لاجتمع فيه أربع متحركات .

فإن قيل : ما الفرق بين الفعل الماضي ، واسم الفعل الماضي ، مع أنّ كلاً يستفاد منه حدث في الزمن الماضي ، نحو : بَعُدَ ، وهيهات .

فالجواب : إنَّ اسم الفعل موضوع ليدلّ على لفظ الفعل ، ولفظ الفعل يدّل على الحدث ، فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة بخلاف الفعل ، فإنّه موضوع ليدلَّ على الحدث ، والزمان بنفسه بلا واسطة شيء آخر ، وأيضاً اسم الفعل لا يقبل[٢٧] علامات الفعل ، وإلا كان فعلاً .

فإن قيل : ما هذا المدّ الموجود في قولك : جاءَ .

فالجواب : إنّه مَدٌّ متّصل ، وذلك لأَنَّ القُرَّاء[٢٨] قسَّموا المدَّ إلى : طبيعي ، وغير طبيعي ؛ فالطبيعي ما كان بقدر ألف ، وذلك قدر حركتين ، وذلك في الألف ، والواو ، والياء التي ليسَ بعدها همزة ، ولا ساكن ، نحو : الفتى[٢٩] ، ويدعو ، والقاضي .

وغير الطبيعي قسموه إلى : لازم ، وواجب ، وجائز ؛ فاللازم هو الذي يجيء في كلمته ، أو كلمتيه بعد حرف المد حرف ساكن وصلاً ، ووقفا ، فيمدُّ بقدر ألفين زيادة على المد الطبيعي ، فيكون بقدر ست حركات ، وذلك نحو : دابَّة ، وق ، والآن ، وسمي لازماً للزومه عند جميع القرَّاء .

والواجب هو الذي يجيء في كلمته بعد حرف المد همزة ، ويكونان من كلمة ، ويُسمَّى متصلا ، نحو : جاؤوا[٣٠] بالسوءِ ، وشِيء : / ٥ ظ / فإنْ كانا من كلمتين ، سمّي منفصلاً ، نحو : موسى ٱمرؤ[٣١] ، والقاضي ٱمرؤ ، و< قوله تعالى >[٣٢] ﴿ قُولُواْ آمَنَّا ﴾ [٣٣] ؛ وحكم المتصل أن يمد وجوباً زيادة على المد الطبيعي .

واختلفوا في قدر ذلك ، فقال أبو عَمْرو[٣٤] ، وقالون[٣٥]، وابن كثير[٣٦] مقدار ألف ونصف ، وقيل : ألف وربع ؛ والمراد أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعي ، وما زيد عليه وعند ابن[٣٧] عامر[٣٨] ، والكسائي[٣٩] مقدار ألفينِ ، وعند عاصم[٤٠] مقدار ألفين ونصف ؛ وعند حمزة[٤١] ، وورش[٤٢] مقدار ثلاث ألفات . وهذه طريقة التيسير ، وطريقة الشاطبية[٤٣] ليس فيها إلاَّ مرتبتان .

أما أن يمدّ بقدر أربع حركات ؛ أوست حركات ، فالأربع بقدر ألفين ، والست بقدر ثلاث ألفات .

والمنفصل يجري فيه جميع ذلك إلاَّ أَنَّ الزيادة فيه على الطبيعي جائزة لا واجبة .

وبقي قسم آخر ، وهو الوقف العارض ، نحو : نستعين ، فيجوز مده إلى ست حركات .

فإن قيل : ما مَدُّ زيد ؟

فالجواب : إنَّ بعض القرَّاء أَجاز أن يعامل حرف اللين معاملة حرف المد ، فإذا وقع بعده ساكن لوقف ، نحو< قوله تعالى > : ﴿ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [٤٤] . وجاء زيد ، يجوز المد ، والقصر ، والتوسط ؛ وكذا إذا وقع بعده ساكن لإدغام ، نحو< قوله تعالى > : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ [٤٥] ، وحرف اللين هو الواو ، والياء ، إذا سكّنا ، وانفتح ما قبلهما ، نحو : خَوْف ، وَبَيْت ، وحرف المد هو الألف ، أو الواو ، والياء ، إذا سكنا وتحرك ما قبلهما بحركة مجانسة لهما .

فإن قيل : ما معنى الفاعل ؟

فالجواب : إنّ الفاعل في اللغة مَن أَوْجدَ[٤٦] الفعل[٤٧] ، وفي اصطلاح النحويين هو الاسم المرفوع الذي أسند لفظ الفعل إليه باعتبار صدور حدث ذلك الفعل من مدلوله ، كـ : ضرب زيد[٤٨] ، أو باعتبار قيامه به ، كـ : ماتَ زيد .

فإن قيل : ما سبب كون الفاعل مرفوعاً ؟

فالجواب : إن الفاعل صدر الفعل من مدلوله ، وهو أشرف مِمَّن وقع عليه الفعل ، والرفع أشرف من غيره ، فأعطي الأشرف للأشرف طلبا للمناسبة .

فإن قيل : هل الفاعل أصل المرفوعات ، أو المبتدأ ؟

فالجواب : إن في ذلك خلافاً ، فمنهم من قال إن الفاعل أصلٌ ؛ لأن عامله لفظي ، وهو أقوى من غيره ، والمبتدأ عامله معنوي ، ومنهم من قال : إن المبتدأ أصلٌ لأنه متقدّمٌ ، ومهتمٌّ به .

فإن قيل : ما فائدة الخلاف ؟

فالجواب : إن فائدته ترجيح أحد الأمرين عند تعارض إعرابين في كلمة بأن احتملت / ٦ و / كونها فاعلاً ، أو مبتدأ ، وخلت عن المرجحات ، فإن قلنا : الفاعل أصل ، فجعلها فاعلاً أرجح ، وإن

قلنا المبتدأ أصل ، فجعلها مبتدأ أرجح . وقد قيل بمثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (٤٩) ، فقيل التقدير : خلقنا اللهُ ، وقيل : اللهُ خلقنا .

فإن قيل : ما حقيقة الرفع ؟

فالجواب : أنه على القول بأن الإعراب لفظي هو الضمة ، وما ناب عنها ، وعلى القول بأنه معنوي ، فهو تغيير مخصوص علامته الضمة ، وما ناب عنها .

فإن قيل : قولكم : علامة رفعه الضمة ، هل هذا على القول بأنَّ الإعراب لفظي ، أو معنوي ؟

فالجواب : أن الظاهر أنَّه على القول بأَنَّه معنوي ، ولو أريد الجري على القول بأنّه لفظي ، لقيل فيه : ورفعه كذا .

فإن قيل : هل يصحّ تخريجه على القول بأنه لفظي ؟

فالجواب : إن بعضهم أَجازَ ذلك ، قال : ووجهه أن الضمة إِعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامة إِعراب من حيث خصوصها .

فإن قيل : زيد هذا الفاعل ، هل هو نكرة ، أو معرفة ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : إنَّه معرفة ، والفرق بينهما : أنَّ المعرفة : ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره ؛ والنكرة : ما وضع لشيء شائع يصحّ صدقه على أفراد ، وعلامة النكرة قبول « أَلْ » ، أو وقوعها ما يقبله ، فالأول ، نحو : رجل ، والثاني ؛ نحو : ذي ، بمعنى صاحب .

والمعرفة بخلاف ذلك ، ومعلوم أَنَّ زيداً موضوع للذات المعينة ، ولا يقبل « أَل » ، فصحَّ كونه معرفة .

فإن قيل : زيد ، من أَيّ أنواع المعارف ؟

فالجواب : إنَّه من قبيل المعرَّف بالعَلَمية الشخصية ؛ لأَنَّه موضوع للذات المشخّصة المعيَّنة .

فإن قيل : فما الفرق بين المعرّف بالعَلَمية الشخصية ، والمعرَّف بالعَلَميَّة الجنسية ؟

فالجواب : إنّ عَلَم الشخَّص ، وما(٥٠) وضع لمشخَّص ذهناً ، وخارجاً ، كـــ : زيد ؛ وعلم الجنس : ما وضع للحقيقة ، والماهية المستحضرة في الذهن بقيد الاستحضار ، وإن كانَ يصدق على كل فرد من أفراده ، وذلك ، كـــ : أُسَامة ، فإنَّه موضوع لحقيقةِ الحيوان المفترس بقيد اسْتحضاره ، ويطلق على كُلّ فرد من أفراده .

فإن قيل : ما الفرق بين هذينِ ، أعني : عَلَم الجنس ، وعَلَم الشخص ، وبينَ اسم الجنس ؟

فالجواب : أمَّا هذانِ ، فقد علمت ما وضعا له ، وأَمَّا اسم الجنس ، كـ : أَسَد ، فهو ما كان موضوعاً / ٦ ظ / للحقيقة ، والماهية ، لا بقيد الاسْتحضار .

فإن قيل : فما الفرق بينه[٥١] ، وبين النكرة .

فالجواب : إنَّ الفرق بينهما اعتباري يتحققان في نحو : رَجُل ، وأَسَد ، فمن حيث وضعهما للحقيقة ، والماهية يسمَّيان اسْمَي جنس ؛ ومن حيث صدقهما على الفرد يسمَّيان نكرتين .

وتحقيق الكلام على : جاءَ زيد ، من حيث الوضع ، سيأتي في آخر المبحث ، إِنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فإن قيل : زيد ، هل من قبيل الأعلام المنقولة ، أو المرتجلة ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه علم منقول من المصدر ؛ لأنَّ أصله مصدر زادَ يَزيد زيْداً ، والفرق بين المنقول ، والمرتجل ، أنَّ المنقول ما سبق له استعمال قبل العَلَمية في غيرها ، كـ : سعاد ، وأُدَد .

فإن قيل : هل يجوز دخول " أَلْ " على زيد ؟

فالجواب : إنَّه لا يجوز ؛ لأَنَّ الأَعلام لا يدخل عليها « أَلْ » .

فإن قيل : إِنَّ بعض الأعلام قد دخلها أل ، كـ : الفضل ، والحارث ، فهل كان زيد من هذا القبيل ؟

فالجواب : إن « أَلْ » في : الفضل ، والحارث ، زائدة للمح الأصل ، أَيْ : للإشارة إلى ملاحظة الأصل المنقول عنه ، ومع ذلك هو سماعي يُقتصَر فيه على ما سُمِع من العرب ، فلا يجوز ذلك في زيد .

فإن قيل : مجموع : جاء زيد ، ما يسمّيه النحويون ؟

فالجواب : إنَّه يسمَّى جملة .

فإن قيل : ما حقيقة الجملة ؟

فالجواب : إِنَّ الجملة ما تركَّبت من فعل ، ومرفوعه ؛ أو من مبتدأ وخبره ، والأولى تسمَّى فعلية ، والثانية تسمَّى أسمية .

وأما الظرف ، والجار والمجرور ، فيحتمل تقدير متعلقها اسمًّا ، أو فعلاً ، فلذلك يسميان شبه جملة .

وضابط الاسمية[٥٢] ما صُدِّرت باسم ؛ والفعلية ما صُدِّرت بفعل .

فإن قيل : ما يحتاج إليه كلّ مركَّب ؟

فالجواب : إن كل مركَّب يحتاج إِلى علل أربع[٥٣] :

< (١) > علّة مادّيَّة ؛ وهي أجزاؤه .

< (٢) > علَّة فاعلية ، وهو الفاعل المركّب له .

و< (٣) > علَّة صورية ؛ وهي صورته الحاصلة بعد التركيب .

و< (٤) > علّة غائيَّة ؛ وهي ثمرته ونتيجته المترتِّبة عليه ، كالجلوس على السرير مثلاً ، وكإفادة الكلام .

فإن قيل : هل هذه الجملة ، أعني : « جاءَ زيدٌ » صغرى ، أو كبرى ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : إنَّها لا صغرى ، ولا كبرى ؛ وذلك لأَنَّ النحويينَ جعلوا الصغرى : ما وقعت خبراً عن غيرها ، كـ : قام من قولك : زيدٌ قام أَبُوه ؛ والكبرى : ما كان خبرها جملة ، كـ : زيد قام / ٧ و / أبوه ، بتمامها ؛ والتي لا صغرى ، ولا كبرى ما خلت عن الأمرين ، كـ : جاءَ زيدٌ ، و: زيدٌ قائمٌ .

وقد تكون الجملة صغرى ، وكبرى باعتبارينِ ، وقد اجتمعت الأقسام (٥٤) كلّها في قول ابن مالك [٥٥]: < الرَّجَز>

❁ وَكِلْمَةٌ بِها كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ [٥٦] ❁

فقوله : وكلمة بها كلام قد يؤم ؛ الجميع جملة كبرى فقط ؛ لأَنَّ المبتدأ فيها خبره جملة ، وجملة قوله : قد يؤم ، صغرى فقط ؛ لأَنها وقعت خبراً عن غيرها ؛ وجملة قوله : كلام قد يؤم ، كبرى باعتبار أنّ المبتدأ فيها خبره جملة ، وصغرى باعتبار وقوعها خبراً عن غيرها .

فإن قيل : هل جملة : « جاءَ زيدٌ » لها محلّ من الإعراب أم لا ، وما الفرق بينَ ما لهُ محل ، وما لا محلَّ له ؟

فالجواب : انها لا محلَّ لها من الإعراب ؛ لأَنَّها جملة ابتدائية [أو مستأنفة] [٥٧] ولم تحلّ محلَّ المفرد .

والفرق بين ما لا محلَّ له ، وما له محل ، أن ما حلَّ محلّ المفرد له محلّ من الإعراب ؛ وما لم يحلّ محل المفرد لا محلَّ له ، و : جاءَ زيد ، من هذا القبيل ، وذلك لأَنَّ النحويين جعلوا ما يحلّ محلّ المفرد سبعة أقسام ، وما لا يحلّ سبعة ، فإذا نظرت إلى : جاءَ زيد ، تجده من السبعة التي لا تحلّ محلَّ المفرد ، وقد نظم بعضهم تلك المواضع الأربعة عشر في قوله [٥٨] : < الكامل >

جُمَــلٌ أَتَــتْ وَلَهَــا مَحَــلٌّ يُعْــرَبُ سَــبْعٌ لِــأَنْ حَلَّــتْ مَحَــلَّ ٱلْمُفْــرَدِ

خَبَرِيَّــةٌ ، حَالِيَّــةٌ ، مَحْكِيَّــةٌ ، وَكَــذَا ٱلْمُضَــافُ لَهَــا بِغَيْــرِ تَــرَدُّدِ

وَجَـــوَابُ شَـــرْطٍ جَـــازِمٍ بِٱلْفَـــاءِ أَوْ بِـــ « إِذَا » ، وَبَعْـــضٌ قَـــالَ : « غَيْـــرُ مُقَيَّـــدِ »

وَمُعَلَّـــقٌ عَنْهَـــا ، وَتَابِعَـــةٌ لِمَـــا هُـــوَ مُعْـــرَبٌ أَوْ ذُو مَحَـــلٍّ فَٱعْـــدُدِ

وَأَتَتْـــكَ سَـــبْعٌ مَالَهَـــا مِـــنْ مَوْضِـــعٍ صِـــلَةٌ ، وَعَارِضَـــةٌ ، وَجُمْلَـــةُ مُبْتَـــدِي

وَجَـــوَابُ أَقْسَـــامٍ ، وَمَـــا قَـــدْ فَسَّـــرَتْ فِـــي أَشْـــهَرٍ وَٱلْخُلْـــفُ غَيْـــرُ مُبَعَّـــدِ

وَبَعْـــدَ تَحْضِـــيضٍ [٥٩]، وَبَعْـــدَ مُعَلَّـــقٍ لَـــا جَـــازِمٍ، وَجَـــوَابَ ذَلِـــكَ أَوْرِد

وَكَـــذَاكَ تَابِعَـــةٌ لِشَـــيْءٍ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ مَوْضِـــعٍ ، فَٱحْفَظْـــهُ غَيْـــرَ مُفَنَّـــدِ [٦٠]

وينبغي التمثيل لذلك تتميماً للفائدة ، فأمثلة الجمل التي لها محل من الإعراب :

< ١ > الخبرية ؛ نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ .

و< ٢ > الحالية ؛ نحو : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ .

و< ٣ > المحكية بالقول ؛ نحو :< قوله تعالى > : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [٦١] .

و< ٤ > المضاف إليها ؛ نحو: < قوله تعالى > : ﴿ إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [٦٢].

و< ٥ > الواقعة جواباً لشرط جازم مقرون بالفاء ، نحو: < قوله تعالى >:﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [٦٣] ، وبـ « إذا » ، نحو < قوله تعالى > :﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [٦٤] . / ٧ ظ /

و< ٦ > المعلّق عنها : نحو : عَلِمتُ لَزيدٌ قائمٌ .

و< ٧ > التابعة للمعرب ، نحو : < قوله تعالى > : ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ [٦٥] .

والتابعة لجملة لها محل من الإعراب ، نحو : « زيدٌ قامَ أبوه ، وقعَد أخوه » ؛ فجملة : « قعَد أخوه » ، محلها رفع ، إذا كانت معطوفة على الكبرى .

وأمثلة الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

<(١)> الصلة ، نحو :< قوله تعالى> : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [٦٦] .

و<(٢)> المعترضة ، نحو: < قوله تعالى >:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾ (٦٧) ، فجملة : « ولن تفعلوا » معترضة بين الشرط ، وجوابه .

و<(٣)> الجملة الابتدائية ؛ نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ (٦٨) .

و<(٤)> الواقعة جواباً للقسم ؛ نحو قوله تعالى : ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ (٦٩) .

و<(٥)> المفسِّرة ، نحو قوله تعالى : كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ (٧٠)؛ فجملة خلقه من تراب تفسير لــ (مَثَلَ) ، والمشهور أنه لا فرق بينَ أن تفسر ما له حظ من الإعراب هنا ، كهذا المثال ، أو لا حظ له ، نحو : زيداً ضربته . وقال الشَّلَوْبِين(٧١) : إن فسَّرت ما لا محلَّ له ، فلا محل لها ، وإلاَّ ، فهي تابعة لَما تفسره ، وإلى هذا أَشارَ بقوله : في أَشهر(٧٢) ... إلخ .

وأما المفسِّرة لضمير الشأن ، فلها محل ، نحو : إنَّه زيد قائم ، فالجملة في محل رفع خبر إنَّ مفسِّرة لضمير الشأن .

و<(٦)> الواقعة جوابا لمعلّق أي لشرط غير جازم ، نحو : إذا جاءَ زيد ، فأكرمه ، ونحو :< قوله تعالى> ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (٧٣) .

ومثلها ما وقعت جوابا لشرط جازم ، ولم تقترن بالفاء ، نحو : إن جاء زيد أكرمته ، فإن لفظ الفعل محكوم عليه بأَنَّه في محل جزم جواب الشرط ، والجملة لا محلّ لها .

و<(٧)> التابعة لما لا محل له من الإعراب ، نحو : قام زيد ، وقعد عَمْرو ، فجملة : قعد عمرو ، معطوفة على جملة : قام زيد ، وجملة : قام زيد ابتدائية لا محل لها ، فكذلك ما عُطف عليها .

فإن قيل : هل جملة : جاءَ زيد ، خبرية ، أَو إنشائية ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : إنَّها خبرية ؛ لأَنَّ الخبرية هي المنسوبة للخبر ، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب ؛ وعرَّفوه بأنه ما حصل مدلوله به ، كــ : أضرب زيداً .

فإن قيل : هل الإسناد في : جاءَ زيد ، حقيقي ، أو مجازي ، وما الفرق بينهما ؟

فالجوب : إنه إسناد حقيقي ، والفرق بينه ، وبين الإسناد المجازي أن الإسناد الحقيقي إسناد الشيء إلى من هو له ، كــ : أنبتَ اللهُ البقل ، ويسمَّى حقيقة عقلية . والإسناد المجازي إسناد الشيء إلى غير من هو له لملابسة بينهما / ٨ و / كــ : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، ويَسمَّى مجازاً عقلياً ، فإسناد الإنبات إلى الربيع ، هنا : مجاز عقلي ؛ لأَنه إسناد للسبب العادي .

فإن قيل : استعمال كلّ من : جاءَ وزيد ، هنا هل هو حقيقة ، أَو مجاز ، وما الفرق بينهما؟

فالجواب : إنّ كلّا منهما حقيقة ، والفرق بينه ، وبينَ المجاز أنَّ الحقيقة استعمال الكلمة فيما وضعت له كاستعمال الصلاة في الدعاءِ عند اللغويين ، وكاستعمال الأَسد في الحيوان المفترس .

والمجاز استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ، كاستعمال الصلاة في الأقوال ، والأفعال بالنظر إلى اللغويين ، والأَسد في الرجل الشجاع ، فإن كانت العلاقة غير المشابهة ، فإنه يُسمَّى مجازاً مرسلاً كما في المثال الأوَّل ، فإن العلاقة فيه الجزئية .

وإن كانت العلاقة المشابهة ، فإنَّه يسمَّى استعارة ، كما في المثال الثاني ، ولاشكَّ أنَّ : جاءَ زيد ، لفظاه مستعملان في حقيقتهما .

فإن قيل : جملة : جاء زيد من أي القضايا ، وما معنى القضية ؟

فالجواب : أنه قضية شخصية ، وذلك لأنَّ القضية هي الخبر ، وهو اللفظ المحتمل للصدق ، والكذب لذاته ، وقد قسم المناطقة القضية إلى : قضية شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة ، وطبيعية .

فالشخصية : هي ما كان الموضوع فيها مشخَّصاً ، كـ : جاءَ زيد ، والكلية : ما كان الموضوع فيها مسوّراً بالسور الكلّي ، كقولك : كل إنسان حيوان ؛ والجزئية : هي ما كان الموضوع فيها مُسوَّراً بالسور الجزئي ، نحو : بعض الحيوان إنسان .

والمهملة : ما كانَ الموضوع فيها كليا وخلت عن السور الكلّي ، والجزئي ، نحو : الإنسان حيوان .

والطبيعية : ما كانَ الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة ، نحو : الرجل خير من المرأة .

والموضوع هو المحكوم عليه ، ويسمَّى مُسنداً إليه عند علماء المعاني ومبتدأ ، وفاعلاً ، أَو نائبه عند النحاة ، والمحمول هو المحكوم به ، ويسمَّى مسنداً عند علماء المعاني ، وخبراً ، أو فعلاً عند النحاة .

فإن قيل : وضع زيد للذات المشخّصة من أَيّ الأوضاع ؟

فالجواب : إنّه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص ، وذلك لأَنَّ علماء الوضع ، قسموا الوضع إلى أَربعة أقسام :

<(القسم الأوَّل)> وضع خاص لموضوع له خاص ، وآلة الوضع / ٨ ظ / جزئية ، وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخص معين باعتبار تعلقه ، وإِدراكه بخصوصه ، كما في الأعلام الشخصية ، كـ : زيد ، وعَمْرو .

و<(القسم الثاني)> وضع خاص ، لموضوع له خاص وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إِذا كانَ الوضع لمشخصات باعتبار تعقّله لا بخصوصها ، بل بأمر عام ، وذلك كـ : أسماء الإِشارة ، والموصولات .

و<(القسم الثالث)> وضع عام لموضوع له عام وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إذا كان الوضع لأمر كلّي باعتبار تعقلّه بملاحظة عمومه ، كما في الحيوان .

و<(القسم الرابع)>حكموا باستحالته ، وهو ما كان الوضع فيه خاصًّا ، والموضوع له عامل ، وصورته أن يكون الوضع الكلي باعتبار تعلقه بخصوصية بعض أفراده ، فهذا القسم مستحيل الوجود ، كما هو مبين في محله .

فإن قيل : قد علم وضع زيد ، فينبغي أن يعلم وضع : جاء ، من أيّ الأوضاع ، ووضع مجموعهما من أي الأوضاع أيضاً ؟

فالجواب : إن ذلك من قبيل الوضع النوعي ، وما تقدم من الأقسام الأربعة من قبيل الوضع الشخصي ، وذلك لأن الوضع النوعي هو ما لا يتعيّن[٧٤] إلاَّ فيه اللفظ الموضوع بأن وضع مندرجاً تحت ضابط كلي ، كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا ؛ ليدلَّ على كذا .

وقسموا النوعي باعتبار تشخص المعنى ، وعموم الوضع في خصوصه إلى أقسام ثلاثة[٧٥] :

أحدها : ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصاً بأن لاحظ صيغة هي فعل ، مثلاً ، وقال : وضعت كل ما صحَّ تركيبه من ف ع ل ، محرَّك الوسط للدلالة على هذه الصيغة ، فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص .

< و> ثانيها : ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاماً كالمركَّب الخبري ، كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء ، وبهذا يعلم أن مجموع : جاء زيد ، من هذا القبيل ؛ لأنه مركب خبري ، وقيل : المركبات ليست موضوعة ، بل دلالتها عقلية .

وثالثها : ما تعقل الواضع[٧٦] فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصّاً لوضع المشتقات باعتبار هيئتها ، كقوله : وضعت كل فعل بهيئة ؛ للدلالة على جزئي ، من جزئيات الحدث ، والزمان بعد ملاحظة / ٩ و / الأمر العام ، وهو مطلق الحدث والزمان ليوضع لكل جزئي منهما ، فهو وضع نوعي عام لموضوع له خاص .

قال بعض المحققين : وضع المشتقات باعتبار مادّتها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام ، وباعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص .

وقيل : وضع المواد كلي نوعي ، ووضع الهيئة شخصي ، وقيل : وضع المادة شخصي بأن وضع مادة : ضرب ، على حدة ، ومادة : نصر ، على حدة ؛ ووضع الهيئة نوعي ؛ أَيْ : وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده لهيئة فعل ؛ للدلالة على الزمان الماضي ، فيدخل تحته أفراد ، نحو : كتب ، وذهب ، وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله .

فإن قيل : ما يسمّي العروضيون : جاء و زيد ؟

فالجواب : إنهم يسمّون : جاءَ وتداً مفروقاً ؛ لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، ويسمّون : زيداً ، مركباً من سببين خفيفين ، وذلك لأنَّهم قالوا : المتحرّك بعده ساكن سبب خفيف ، كـ : قَدْ ، وقُمْ ، والحرفان المتحركان بأيِّ حركة كانت سبب ثقيل ، نحو : لَكَ ، ولَهُ ، وبِهِ ، والحرفان المتحركان اللذان بعدهما ساكن وتد مجموع ، نحو : بِكُمْ ، وإِلَى ، ورَمَى ، وهَدَى ؛ والحرفان المتحركان اللذان بينهما ساكن وتد مفروق ، نحو : قام ، وجاء ، ولاتَ ، والثلاثة الأحرف التي بعدها ساكن فاصلة صغرى ، كـ : فَعِلُن ، ورَجُلُنْ ، بتحريك الجميع ماعدا الحرف الأخير ؛ وقاعدة العروضيين[٧٧] أن يحسبوا التنوين بحرف ، ويكتبوه نوناً ، والأربعة الأحرف التي بعدها حرف ساكن فاصلة كبرى ، نحو : فَعِلَتُنْ ، و< قوله تعالى > : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾ [٧٨] وقد مثل بعضهم للأقسام الستة بقوله : « لَمْ أَرَ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَتَنْ » ، وبعضهم بقوله : « لَمْ أَرَ عَلَى قُبْحِ عَمَلِنْ حَسَنَتَنْ » ، وبعضهم : « مَنْ يَفِ بِمَا قَالَ رُفِعَتْ دَرَجَتُه .

فإن قيل : هذا المركَّب ؛ أعني : جاءَ زيد ، من أَيِّ المقولات ، باعتبار كونه مركبًّا ، وباعتبار مفرداته .

فالجواب : إن المركّب خبر ، وقضية ، وهي من مقولة الإضافة ، إن فسِّرت القضية بالنسبة ، وإن فسِّرت باللفظ كانت من مقولة الكيف ؛ لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء ، وأما المفردات / ٩ ظ / ، فكلّ من : جاءَ ، وزيد ، من مقولة الكيف أيضاً باعتبار كونهما لفظين ، وأمَّا باعتبار المدلول ، فيقال : إنَّ زيداً من مقولة الجوهر. وأمَّا جاء ، فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة الكيف ؛ لأن الحدث عرض قائم بالغير[٧٩] ، وباعتبار جزئية الأحرف هو الزمان من حيث هو زمان يجري فيه الخلاف الجاري في كون الزمان من أَيّ المقولات ؛ فقيل : من مقولة الجوهر بناء على أنه نفس الفلك .

وقيل : من مقولة الأين ، بناءً على أنّه حركة معدل النهار . وقيل : من مقولة الكم ، بناءً على أنّه مقدار الحركة. وقيل : من مقولة الإضافة ، بناءً على أنَّه مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم ، كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس ، وإنِ اعتبرت الحدث باعتبار حصوله في الزمان ، تكون من مقولة المتى ، وباعتبار حصوله في مكان ، يكون من مقولة الأَين ، وباعتبار نسبته إلى زيد ، فهو من مقولة الإضافة[٨٠] . وباعتبار الهيئة الحاصلة لزيد من حيث نسبة أجزائه بعضها إلى بعض بالقرب ، والبعد ؛ أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر ، كالمجيء ، من مقولة الوضع ؛ وباعتبار

كون زيد مؤثراً ، وفاعلاً المجيءَ ، من مقولة الفعل ، وباعتبار كون المجيء مؤثراً فيه ، من مقولة الانفعال ، والحاصل أن الحكماء جعلوا المقولات عشرة أقسام جمعها بعضهم في قوله : < الرَّجز >

زَيْـــدُ ٱلطَّويـــلُ ٱلْـــأَزْرَقُ ٱبْـــنُ مَالِـــكِ فِـــي بَيْتِـــهِ بِٱلْـــأَمْسِ كَـــانَ مُتَّكِـــي

بِيَـــدِهِ غُصْـــنٌ لَـــوَاهُ فَـــٱلْتَوَى فَهَـــذِهِ عَشْـــرُ مَقُولَـــاتٍ سِـــوَى[٨١]

فـــ « زيد » إشارة إلى مقولة الجوهر ، و« الطويل » إشارة مقولة الكم ، و« الأزرق » إشارة إلى مقولة الكيف ، و« ابن مالكٍ » إشارة إلى مقولة الإضافة ، و« في بيته » إشارة إلى الأين ، و« بالأمس » إشارة إلى المتى ، و« كان متكي » إشارة إلى الوضع ، و« بيده غصن » إشارة إلى المُلك ، و« لواه » إشارة إلى الفِعل ، و« فالتوى » إشارة إلى الانفعال . وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محلّه .

وفي هذا القدر كفاية ، فإن القصد الإشارة إلى أطراف المباحث ؛ لأجل تذكير / ١٠ و / الطالب وحثّه على التفتيش ، وإلا ، فهذه المباحث المشار إليها[٨٢] تحتاج إلى بسط طويل ، والذكي يفهم بالمثال الواحد ، ما لا يفهمه الغبي بألف شاهد . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال جامعها : وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث عشر من ذي الحجَّة الحرام ختام التاسع والستين بعد المئتين والألف من هجرة من له العزّ والشرف صلى الله وسلّم عليه ، وعلى آله ، وصحبه وسلّم .

وكان الفراغ من نساخة هذه النسخة المباركة يوم الاثنين لثلاث وعشرين خلت من شهر شعبان ، وذلك من شهور سنة ١٢٧٠ سبعين ومئتين[٨٣] وألف ، بقلم أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو مولاه الجواد الولي مالكها لنفسه عبده السيّد أحمد بن محمد بن حسين بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله بن محمد بن حسين بن أحمد صاحب الشعب بن محمد بن علوي بن[٨٤] أبي بكر الحبشيّ علوي ، عفا[٨٥] الله ، وتاب عليه ، وغفر له ، ولوالديه ، وأخوته ، ومشايخه ، ومحبّيه كل ذنب خفي ، وجلي آمين . وكان فراغه من ذلك ضحى حال كونه ساكناً بمكَّة المشرفة زادها الله شرفاً ، وذلك في حارة الباب حال طلبه العلم في المسجد الحرام على يد شيخه الإمام العالم الهمام السيد أحمد بن زَيْني دحلان متع الله بحياته ، ونفعنا به ، والمسلمين . آمين ، وفتح على كاتبها فتوح العارفين ، وجعله من عباده الصالحين . آمين ، وصلَى الله وسلّم على سيّدنا محمّد ، وآله ، وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربِّ العالمين . / ١٠ ظ /.

الهوامش والتعليقات :

(١) ينظر : معجم المطبوعات ، لسركيس ٩٩٠-٩٩٢ ، ومعجم المؤلفين ، لكحالة ١٤٣/١ وما ذكره بشأنه من المراجع .

(٢) المخطوطة ٢ و .

(٣) المخطوطة ١٠ظ .

(٤) المخطوطة ١٠ظ .

(٥) في الأصل : بن (بإسقاط الهمزة) ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبتُّه .

(٦) في الأصل : المسئول.

(٧) ينبغي أن يقال : مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة .

(٨) ينبغي ان يقال : مجرور ، وعلامة جرّه الكسرة .

(٩) ينبغي أن يقال : منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة .

(١٠) أيْ : ضمير مستتر .

(١١) في الأصل : لتدقيق (بإسقاط الهمزة) .

(١٢) زيادة تقتضيها الكلمة ، وقد أفدت ما أثبته من السياق .

(١٣) في الأصل : بناوه ، وهو خطأ كتابي ونحوي ، والصواب ما أثبته .

(١٤) في الأصل : أجوف ذو ، وهو خطأ نحوي ، والصواب ما أثبته .

(١٥) في الأصل : الاستقرأ ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبتّه .

(١٦) في الأصل : الواو ، وما أثبته هو المناسب .

(١٧) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(١٨) أيْ : من الباب الثالث .

(١٩) سورة التوبة / ٣٢ .

(٢٠) ينبغي أن يقال : من دون . قال تعالى :. ﴿ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (سورة الممتحنة / ٤).

(٢١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٢٣) في الأصل : عمرواً ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبته .

(٢٤) سورة المنافقون / ١ .

(٢٥) في الأصل : جأك ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبتّه .

(٢٦) في الأصل : للالتقاء ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبته .

(٢٧) في الأصل : تقبل ، والصواب ما أثبته .

(٢٨) في الأصل : الفرأ ، وهو خطأ كتابي ، والصوب ما أثبته .

(٢٩) في الأصل : الفتا ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبته .

(٣٠) في الأصل : جاؤ ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبته .

(٣١) في الأصل : امرء ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما اثبته .

(٣٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣٣) سورة البقرة / ١٣٦ .

(٣٤) هو زبَّان بن العلاء بن عمار أو العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازني البصري إمام البصرة ومقرئها ، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية ، عدلاً زاهداً ، وكان يلقب بسيد القراء (ت ١٥٤ هـ) . (ينظر: غاية النهاية ، لابن الجزري : ١/ ٢٨٨ ، إنباه الرواة ، للقفطي : ٤/ ١٣١ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ٢ / ٢٤١) .

(٣٥) هو أبو موسى عيسى قالون بن مينا المدني النحوي الزرقي مولى الزهريين ، وكان أصم ، وقيل : أنه كان لا يسمع البوق ، وإذا قرئ عليه يسمعه ، واختص بنافع ، وهو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته . ت ٢٠٥ هـ . (ينظر: البداية ، لابن كثير : ١٠/٣٠١).

(٣٦) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زادان بن فيروز الداري ، وهو شيخ مكَّة وإمامها في القراءة ، ونقل قراءته الأئمة كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والشافعي ، وغيرهم . ت ١٢٠ هـ . (ينظر : غاية النهاية : ١/ ٤٤٣ ، ووفيات الأعيان ، لابن خلكان : ٣/٣٠) .

(٣٧) في الأصل : بن (بإسقاط همزة الوصل خطّاً) ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبته .

(٣٨) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، إمام أهل الشام وقاضيهم ، كان تابعيا جليلا ، جمع بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق . ت ١١٨ هـ . (ينظر : غاية النهاية ١/ ٤٢٣ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٥ / ٢٧٤) .

(٣٩) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكوفي إمام أهل الكوفة ، انتهت إليه الرياسة في القراءة ، واللغة ، والنحو . ت ١٨٩ هـ (ينظر : طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي : ١٢٧ ، وطبقات المفسرين للداووي : ٢٧٦ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٨٣) .

(٤٠) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي ، أحد القرَّاء السبعة ، واليه انتهت الإمامة في القراءة في الكوفة . ت ١٢٧ هـ .(ينظر : وفيات الاعيان : ٣/٣ ، وسير أعلام النبلاء ، للذهبي :).

(٤١) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي ، كان عالماً بالفرائض والعربية ، انتهت إليه القراءة بعد عاصم . ت ١٥٤ هـ . (ينظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٥٩ ، وسير اعلام النبلاء ٦/ ٥١ ، ووفيات الاعيان ٢ / ١٨٦) .

(٤٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المشهور بالمصري القِفطِي الملقب بوَرْش ، لقبه به نافع لشدة بياضه ، وقيل لحسن قراءته . انفرد برياسة الإقراء في مصر مع براعته في العربية والتجويد . ت ١٩٧ هـ . (ينظر : معجم الأدباء ١٢/ ١١٦) .

(٤٣) للاستزادة : ينظر كتاب التيسير في القراءات السبع للداني : ٣٤ ، وإبراز المعاني من حزر الأماني لأبي شامة الدمشقي : ١١٣ .

(٤٤) سورة قريش / ٤ .

(٤٥) سورة الفجر / ٦ ، ومثلها : سورة الفيل / ١ .

(٤٦) في الأصل : أواجد ، وما أثبته هو المناسب .

(٤٧) ينظر : كتاب العين للخليل (فعل) : ٢/ ١٤٥ ، والمحكم لابن سيدة [ف ع ل] : ٢/ ١٦٣ ، ولسان العرب لابن منظور (فعل) : ١١/ ٥٢٨ .

(٤٨) في الأصل : كضرب زيد كضرب زيد (مكررة) ، ولم يضرب على المكررة منهما .

(٤٩) سورة العنكبوت / ٦١ ، ٦٣ ، ومثلها : سورة لقمان / ٢٥ ، وسورة الزمر / ٣٨ ، وسورة الزخرف / ٨٧ .

(٥٠) كتب قبلها ، و، ولم يضرب عليها .

(٥١) الضمير المتصل (الهاء) عائد إلى اسم الجنس .

(٥٢) أيْ : الجملة الاسمية .

(٥٣) ينبغي أن يقال : أربع علل (بتقديم العدد على المعدود) .

(٥٤) أيْ : أقسام الجملة .

(٥٥) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني ، نحوي ، لغوي ، مقرئ مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها ، له : إكمال الاعلام بمثلث الكلام ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو ، والخلاصة الألفية في النحو ، وغيرها . ت ٦٧٢ هـ . (ينظر : فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي :٤٠٧/٣ ، والبداية : ٢٦٧/١٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٨/١).

(٥٦) ألفية ابن مالك ، ٣ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١ / ١٤ .

(٥٧) سقطت من متن الأصل ، والسياق يقتضيها ، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل .

(٥٨) هو حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المراكشي ، المعروف بابن أم قاسم ، عالم مشارك في النحو ، والتفسير ، والأصول ، والقراءات ، له : الجنى الداني في حروف المعاني ، وشرح الشاطبية في القراءات ، وشرح المفصل للزمخشري في النحو ، وغيرها . ت ٧٤٩ هـ . (ينظر : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٢/ ١٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٧) .

(٥٩) توهم بحر الرجز ، فأوردَ التفعيلة الأولى على « مُتَفْعِلُنْ » المخبونة .

(٦٠) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ١٧ .

(٦١) سورة مريم / ٣٠ .

(٦٢) سورة النصر / ١ .

(٦٣) سورة البقرة / ٢١٥ .

(٦٤) سورة الروم / ٣٦ .

(٦٥) سورة البقرة / ٢٨١ .

(٦٦) سورة الكهف / ١ .

(٦٧) سورة البقرة / ٢٤ .

(٦٨) سورة يوسف / ٢ ، ومثلها : سورة الدخان / ٢ ، ٣ ، وسورة القدر / ١ .

(٦٩) سورة الدخان / ٢ ، ٣ .

(٧٠) سورة آل عمران / ٥٩ .

(٧١) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الازديّ الاندلسي الاشبيلي ، نحوي ، لغوي ، له : التوطئة في النحو ، وشرح المقدمة الجزولية في النحو ، وكتاب القوانين ، وغيرها . ت ٦٤٥ هـ . (ينظر : إنباه الرواة ، اللِقفْطي :٢ / ٣٣٢ ، ووفيات الاعيان :٣ / ٣٩٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٣٥) .

(٧٢) للاستزادة يراجع : مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٠٢ . وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٢٥٨) .

(٧٣) سورة الروم / ٢٥ .

(٧٤) كتبت في الأصل بخط غير واضح ، وقد استدرك الناسخ ذلك ، فأوضحها في حاشية الأصل .

(٧٥) ينبغي أن يقال : ثلاثة أقسام .

(٧٦) في الأصل : الواقع ، وقد أفدت ما أثبته من سياق الكلام .

(٧٧) في الأصل : العروضيون ، وهو خطأ نحوي ، والصواب ما أثبتّه .

(٧٨) سورة المُدثِّر / ٤٢ .

(٧٩) غير : اسم ملازم للإضافة ، ولا تدخلها الألف واللام . (للاستزادة ينظر : كتاب سيبويه :٣ / ٤٧٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٧) .

(٨٠) كتب بعدها : المتى ، وباعتبار حصوله (مكررة سهوا) ، وقد استدرك الناسخ ذلك ، فضرب عليه .

(٨١) لم أعثر على نسبة .

(٨٢) في الأصل : إليه ، وما أثبته هو المناسب .

(٨٣) في الأصل : المايتين ، وما أثبته هو الذي ارتضاه أهل اللغة والتحقيق في يومنا هذا .

(٨٤) وردت في أول السطر ، وقد كتبت باسقاط الهمزة ، وهو خطأ كتابي .

(٨٥) في الأصل : عفي ، وهو خطأ كتابي ، والصواب ما أثبّه .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .

١- إبراز المعاني من حِرز الأماني في القراءات السبع للشاطبّي (ت ٥٩٠ هـ) : أبو شامة الدمشقي ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، (ت ٦٦٥ هـ) ، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .

٢- ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، بخط يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، (د. ت) .

٣- إنباه الرُّواة على أنباه النحاة : القِفْطِيّ ، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف ، (ت ٦٢٤ هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م .

٤- البداية والنهاية : ابن كثير ، أبو الفداء الدِّمَشقِيّ ، (ت ٧٧٤ هـ) ، وثّقه وقابل مخطوطاته الشيخ علي محمد معوَّض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وضع حواشيه د. أحمد أبو ملحم ، د. علي نجيب عَطوي ،

الأستاذ فؤاد السيد ، الأستاذ مهدي ناصر الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م .

٥- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤م .

٦- تهذيب التهذيب : ابن حجر العَسْقلاني ، أحمد بن علي ، طبعة حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٥ هـ - ١٣٢٧ هـ .

٧- الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : ابن حجر العَسْقلاني ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ، (ت ٨٥٢ هـ) ، ضبطه وصحّحه الشيخ عبد الوراث محمد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .

٨- سِيَرَ أعلام النبلاء : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م .

٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ، القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩ ه) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤٢٦ ه = ٢٠٠٥ م .

١٠- الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصريّ ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الثانية ، دار اكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .

١١- طبقات المفسّرين : الداوودي ، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد ، (ت ٩٤٥ هـ) ، ضبطه ووضع حواشيه عبد السلام عبد المعين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢م .

١٢- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيديّ ، محمد بن الحسن الأندلسيّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر، (د.ت).

١٣- غاية النهاية في طبقات القرَّاء : ابن الجزري ، محمد بن علي ، بعناية ج. برجستراسر، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م .

١٤- فَوات الوَفيات : ابن شاكر الكتبي ، محمد ، (ت ٧٦٤ هـ) ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

١٥- كتاب التيسير في القراءات السَّبْع : الداني ، أبو عَمْرو عثمان بن سعيد ، (ت ٤٤٤ هـ) ، عُني بتصحيحه أو تويرتزل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م (مصورة عن طبعة استنبول ١٩٣٠ ، مكتبة المثنى ، بغداد) .

١٦- الكتاب (كتاب سيبويه) : أبو بِشر عَمْرو بن عثمان بن قنبر ، (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون ، الجزء الثالث ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د. ت) .

١٧- كتاب العين : الخليل بن أحمد ، عبد الرحمن ، الفراهيديّ ، (ت ١٧٠ هـ) ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

١٨- لِسان العَرب : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

١٩- المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيدة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي ، (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م .
٢٠- معجم الأدباء : ياقوت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) .
٢١- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمعه ورتَّبه يوسف اليان سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر ، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨ م.
٢٢- معجم المؤلَفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية : كحالة ، عمر رضا ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، المصري ، (ت ٧٦١ هـ) ، حقَّقه ، وفصَّله ، وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د.ت) .
٢٤- هَمْع الهوامع في شرح جَمع الجوامع : السيوطيّ ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م .
٢٥- وَفَيات الأَعيان وأَنباء أَبناء الزمان : ابن خلِّكان ، أَبو العباس أَحمد بن محمد بن إِبراهيم بن أبي بكر ، (ت ٦٨١ هـ) ، حقَّق أصوله وكتب هوامشه د. يوسف علي طويل ، د . مريم قاسم طويل ، إِعداد إِبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م .

Massage in Parsing : " Zaid Came "
and Concerning this Structure
for
Ahmed Bin Zaini bin Ahmed Dahlan (1886 = 1304)
Achieving

Abstract :

This massage in parsing : " Zaid Came " and what concerning this structure of issues and linguistic jokes , and linguistic errand . The author details the meaning in most issues that have the a relationship with parsing such structure in proportionate with this topic for contributing with conducting materials for students . He spent pages in his digression and its linguistic benefit before he goes back to the main massage . So , this massage came with scientific study that the author did his hard with it . He didn't leave any demand unless he did in order to collect his disporic topic in his whole massage that surrounds its hajor topic since he was afraid of leaving any benefit without offering it to his students .